

**BADEA**

المصرف  
العربي للتنمية  
الاقتصادية  
في إفريقيا



المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا  
دور المصرف في دعم الزراعة  
والتنمية الريفية  
في أفريقيا

# معاً من أجل إفريقيا



## إخلاء المسؤولية:

أعد موظفو المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (المصرف) هذا التقرير، وينوه أن جميع النتائج والتفسيرات والخلاصات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء المصرف أو مجلس إدارته أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن المصرف دقة البيانات الواردة في هذا التقرير، ولا تعكس جميع الحدود والألوان والمسميات وغيرها من المعلومات الموضحة على أي خريطة في هذا التقرير عن رأي المصرف فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم، ولا تعكس أي تأييد أو قبول لهذه الحدود. ولا يوجد في هذا التقرير ما يُشكل أو يُعد تقييداً أو تنازلاً عن الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المصرف، فجميعها محفوظة له بصفة خاصة.

# نبذة عن المصرف



## التكليف

أنشئ المصرف بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والإفريقية وتجسيد التضامن العربي الإفريقي القائم على أسس المساواة والصدقة. وتحقيقاً لهذا الهدف، تم تكليف المصرف بما يلي:

- المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية.
- تشجيع إسهام رؤوس الأموال العربية في التنمية في الدول الإفريقية.
- المساعدة على تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية إفريقيا.



## الهوية المؤسسية

يُعد المصرف مؤسسة مالية مملوكة لثمانية عشر دولة عربية من أعضاء جامعة الدول العربية التي وقّعت اتفاقية إنشائها في الثامن عشر من فبراير 1974. وهو مؤسسة دولية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة و بالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، وتخضع لأحكام اتفاقية تأسيسها ومبادئ القانون الدولي.



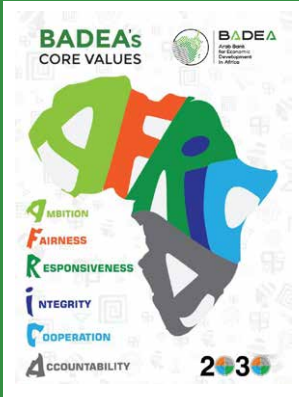
## تأسيسه

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بموجب قرار مؤتمر القمة العربية السادس الذي عُقد في الجزائر العاصمة (في الثامن والعشرين من نوفمبر 1973). وقد بدأ المصرف عمله في مارس 1975.



## قيمنا

يُدرّك المصرف أن منظومة القيم ترتبط بسلوك المؤسسة وتنعكس في توظيف علاقته بعملائه وشركائه. وتشمل منظومة القيم لدى المصرف كل ما يخص أفريقيا من الطموح، والعدالة، والاستجابة، والنزاهة، والتعاون، والمساءلة.



## رؤيتنا

أن نكون منبراً للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي للتنمية.



## رسالتنا

تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من خلال تقديم المعونة المالية، والاستثمار، والدعم الفني.

## المجالات المحورية الأربعة لإستراتيجية المصرف لعام 2030



تطوير سلسلة القيمة الزراعية  
للتمكن



الاستثمار في البنية الأساسية  
لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار



تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص  
لتحقيق النمو وخلق فرص العمل



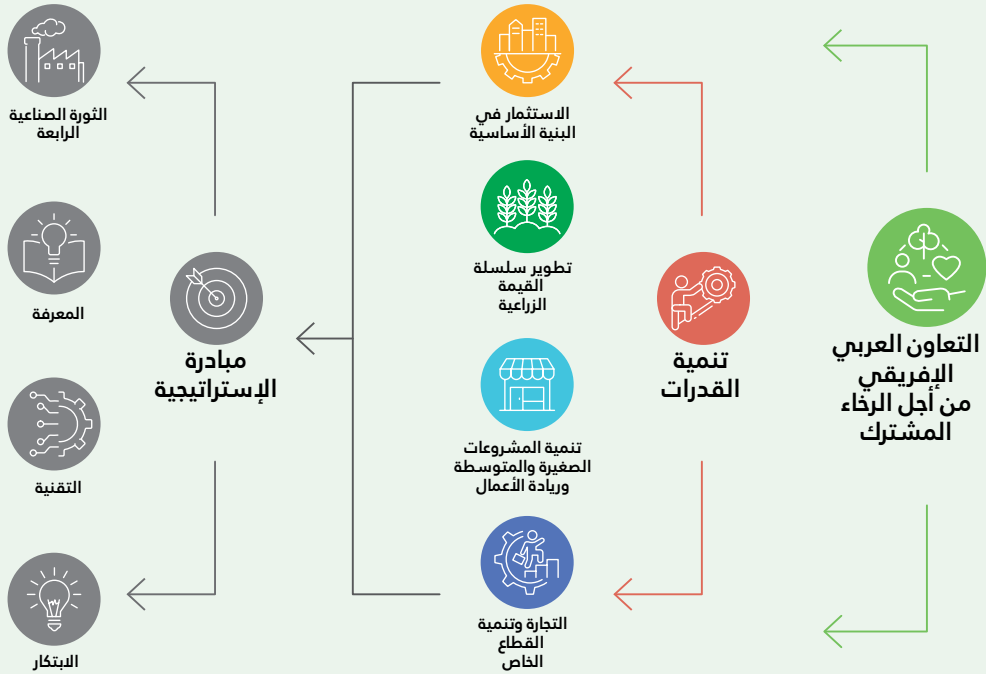
تنمية المشروعات الصغيرة  
والمتوسطة وريادة الأعمال



تم اعتماد مجال تنمية القدرات كعامل تمكين شامل  
لمجالات التدخل المحورية



## إطار عمل إستراتيجية المصرف لعام 2030








## إجمالي التحويلات المالية للدول الإفريقية (من 1975 حتى 2025)

نوع العملية	عدد العمليات	حجم التمويل (مليون دولار أمريكي)
مشروعات تنمية القطاع العام	777	9,060
العمليات في القطاع الخاص	77	2,455
عمليات تمويل التجارة	94	6,729
عمليات تنمية القدرات	1,023	266
<b>المجموع</b>	<b>1,971</b>	<b>18,510</b>



## التحويلات المالية حسب مجال تركيز الإستراتيجية:

%	التحويل المالي (مليون دولار أمريكي)	عدد العمليات	مجال تركيز الاستراتيجية
<b>31%</b>	5,791	466	الاستثمار في البنية الأساسية لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار 
<b>12%</b>	2,201	270	تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكن 
<b>50%</b>	9,184	171	تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل 
<b>6%</b>	1,068	41	تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال 
<b>1%</b>	266	1023	تنمية القدرات 
<b>100%</b>	<b>18,510</b>	<b>1,971</b>	<b>TOTAL</b>



## التصنيف الائتماني للمصرف

في عام 2025، رفعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية العالمية تصنيف المصرف العربي إلى AA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما وضع البنك بين أعلى مؤسسات التنمية متعددة الأطراف تصنيفاً على مستوى العالم، ويعكس تعزيز أسسه المالية ومرونته المؤسسية. كما أكدت وكالة التصنيف الائتماني اليابانية (JCR) تصنيف المصرف العربي عند AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعوماً بوضعه المالي القوي، وممارساته الحكيمة في إدارة المخاطر، ودعم المساهمين القوي. وحافظت وكالة موديز على تصنيف المصرف عند Aa1 خلال العام، دون أي إجراء تصنيفي جديد، مما يؤكد فعلياً على قوة المركز الائتماني للبنك.



وتؤكد نتائج التصنيف هذه لعام 2025 مجتمعةً على كفاية رأس مال المصرف، وجودة أصوله العالية، وإدارته المنضبطة للسيولة. كما تسلط الضوء على قدرة البنك المعززة على حشد الموارد بشروط مواتية، وتوسيع نطاق الوصول إلى أسواق رأس المال، وتوجيه الاستثمارات العربية نحو مبادرات التنمية التحويلية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. إن الوضع الائتماني القوي للمصرف العربي يعزز سمعته كشريك تنموي موثوق به وذو رأس مال جيد وقادر على تقديم تمويل ميسور التكلفة وفعال في جميع أنحاء المنطقة.

## شهادات الأيزو

في عام 2024، وتماشياً مع التزام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالمسؤولية الاجتماعية وجهوده الدؤوبة للحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع الناتجة عن أنشطته الداخلية ومشاريع التنمية التي يمولها، أكمل البنك بنجاح التدقيق السنوي لأنظمة الجودة والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.



حصل البنك على شهادات الأيزو 37000 (حوكمة الشركات) والأيزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)، بالإضافة إلى شهادة الأيزو 14001 (الإدارة البيئية)، مما يبرهن على التزامه بمعايير الاستدامة وحماية البيئة. كما جدد البنك شهاداته في الأيزو 9001 (إدارة الجودة) والأيزو/CEI 20000-1 (إدارة خدمات تقنية المعلومات) والأيزو/CEI 27001 (إدارة أمن المعلومات)، مع توصيات بتحديث هذه الشهادات إلى أحدث الإصدارات وتوسيع نطاقها ليشمل إدارات أخرى داخل البنك.



## مقدمة

بلغ معدل الفقر في أفريقيا نحو 46% مع استمرار حياة أكثر من 60% من سكان أفريقيا في المناطق الريفية وفقاً لأحدث التقديرات. ويعتمد معظم سكان الريف على الزراعة كمصدر رئيسي للغذاء والدخل، وتشكل الأراضي الزراعية نحو 40% من إجمالي مساحة أفريقيا، ولا تتجاوز المساحة الصالحة للزراعة نسبة 10%. ويوفر القطاع الزراعي فرص عمل لأكثر من 60% من القوى العاملة الأفريقية ويسهم بما يقارب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للقارة.

ومع كون الزراعة تقع في صميم التحول الاقتصادي لأفريقيا، فإن القارة لديها القدرة على أن تصبح قوة زراعية عالمية ومصدراً رئيساً لتصدير الغذاء. وإلى جانب العديد من التحديات المترابطة بشكل معقد، تواجه أفريقيا توسعاً في المدن وزيادة أعداد السكان الريفيين الذين يحتاجون إلى إ طعام. وفي الفترة ما بين 1990 و2022، شهد سكان المناطق الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء تحولاً كبيراً في كل من النسبة والحجم. وبالرغم من انخفاض نسبة السكان الريفيين من 72% إلى 52% خلال الفترة نفسها، إلا أن العدد الفعلي للسكان الريفيين قد ارتفع بشكل ملحوظ؛ حيث قفز من 374.5 مليوناً إلى 698 مليوناً خلال الفترة المذكورة.

ويُعد القطاع الزراعي محركاً رئيساً للتحول الاقتصادي للقارة<sup>1, 2</sup>. كما تمتلك أفريقيا التي تضم 65% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة في العالم، القدرة على تحقيق الأمن الغذائي الداخلي ولعب دور أكبر في إ طعام العالم، ويمكن أن تخلق الأراضي الأكثر إنتاجية اقتصاداً للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية الصناعية وتحول أفريقيا من مستورد صافٍ للغذاء إلى مصدر صافٍ له<sup>3</sup>.

تُعاني الإنتاجية الزراعية في أفريقيا من مجموعة من القضايا الهيكلية التي تتضمن استخدام الأسمدة والميكنة والري وإمكانية الحصول على التمويل. كما أن ضعف حقوق ملكية الأراضي الزراعية، خاصة في المناطق الريفية، يقلل من جودة الضمانات التي يمكن استخدامها للحصول على قروض. وقد أدى انخفاض مستويات الميكنة وغير ذلك من العوامل إلى إبقاء أفريقيا معتمدة على صادرات المنتجات الأولية الطبيعية، وواردات المنتجات الثانوية المصنعة، وفي الوقت نفسه تذهب معظم الاستثمارات في سلسلة القيمة حالياً إلى الجهات الفاعلة الكبيرة في القطاع الخاص دون أن تصل إلى صغار المنتجين<sup>4</sup>.

إن أفريقيا هي المنطقة الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم، حيث يوجد أكثر من 282 مليون شخص يعانون من نقص التغذية<sup>5</sup>. ويشكل انعدام الأمن الغذائي تحدياً خاصاً في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي تكون عرضة بشكل غير متناسب لصدمات أسعار الموارد والسلع الأساسية، والتي يؤدي فيها ضعف المؤسسات وعدم كفاية البنية الأساسية الزراعية إلى انخفاض الإنتاجية والاعتماد الشديد على الواردات الغذائية.



خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الرياض، أعلنت مجموعة التنسيق العربية عن مبادراتها الرائدة لصغار المزارعين والأمن الغذائي، مؤكدةً التزام المجموعة المشترك بتعزيز مرونة القطاع الزراعي في المناطق الأكثر عرضةً للمخاطر. تهدف المبادرة إلى توسيع نطاق التدخلات المنسقة التي تُحسّن إنتاجية واستدامة وقدرة صغار المزارعين على التكيف مع تغير المناخ، والذين يُشكلون عماد النظم الغذائية في البلدان النامية من خلال هذه المنصة الرائدة، ستعمل مؤسسات مجموعة التنسيق العربية معاً على:

توسيع نطاق الوصول إلى التقنيات الزراعية  
المقاومة لتغير المناخ وأصناف المحاصيل  
المقاومة للجفاف؛



دعم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي  
والمياه، بما في ذلك استصلاح التربة، وكفاءة  
الري، والتخفيف من مخاطر الجفاف؛



تحسين سبل العيش الريفية والأمن الغذائي  
من خلال تيسير الوصول إلى التمويل  
والأسواق وخدمات الإرشاد الزراعي؛



تعزيز القدرات الوطنية والمجتمعية في مجال  
الزراعة الذكية مناخياً وأنظمة الإنذار المبكر؛



حشد التمويل الميسر والمناخي المنسق،  
والاستفادة من الموارد الجماعية للمجموعة  
لتحقيق أقصى قدر من التأثير.



يلعب تطوير قطاع الزراعة دوراً مباشراً في تخفيف وطأة الفقر وخفض معدلات البطالة وتشجيع مشاركة المرأة في التنمية وتحسين الظروف المعيشية العامة للسكان الريفيين، ويكمن التحدي في إضافة قيمة إلى قطاع الزراعة، حيث يعمل العديد في هذا القطاع كموردين للمواد الخام دون الاستفادة من التقنيات الحديثة وإدارة المزارع السليمة، ونظراً إلى الدعم الكبير الذي تحظى به هذه الصناعة في الاقتصادات المتقدمة، أصبحت المنتجات الزراعية الأفريقية تُعاني من نقص شديد في الأسعار بأسواق التصدير.

ومن هذا المنطلق، يرى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)، أن الجهود المبذولة في مجال الزراعة والتنمية الريفية ستلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المستفيدة وتحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا.

ومن خلال الإستراتيجية التي يعتمدها المصرف، فإنه سيساعد على إطلاق العنان لإمكانات الدول ذات الدخل المنخفض باستخدام نهج تتعامل فيه تلك الدول مع هذا القطاع على أنه نشاط تجاري ونقطة انطلاق للتصنيع، في حين سيتطلب إطلاق العنان للإمكانات الزراعية ومعالجة انعدام الأمن الغذائي تدخلات مستدامة عبر قطاعات متعددة تشمل تطوير البنية الأساسية، والاستخدام المكثف للمدخلات الزراعية والميكنة، وتعزيز الوصول إلى الائتمان وتحسين أنظمة حيازة الأراضي، وإصلاحات السياسات المناسبة، وتشجيع توظيف الشباب والنساء، واعتماد نهج متكامل لسلسلة القيمة يركز على الوصول إلى الأسواق والزراعة الذكية مناخياً. وحيثما يكون ذلك مناسباً، سيعمل المصرف مع الجهات الأخرى على تشجيع تطوير مناطق صناعية زراعية متكاملة قادرة على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة. وسوف يستثمر المصرف أيضاً في البنية الأساسية الإقليمية وتعزيز حوار السياسات لإزالة الحواجز التجارية، ومن ثم المساعدة على الحد من تقلبات أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي، وأخيراً، سيعطي المصرف الأولوية للمشروعات الزراعية التي تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الحصول على فرص متساوية في جميع أنحاء سلاسل القيمة الزراعية.

1. الثورة الزراعية في إفريقيا: من مجرد الاكتفاء الذاتي إلى قوة غذائية عالمية، 12 يوليو 2023، غاريت هودرووبريندا ميچوالا.
2. الاتجاهات الكبرى - سكان الريف في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 2024-1960.
3. الوقت ينفد لمساعدة إفريقيا على إطعام نفسها، لماكي سال، وأكينومي أديسينا، وباتريك فيركوبينج نُشر في 17 نوفمبر 2023.
4. منتدى الاقتصاد العالمي.
5. ريليف ويب - إفريقيا - نظرة إقليمية عامة على الأمن الغذائي والتغذية 2023.

# مساهمة المصرف في تمويل مشروعات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية

تحتل الزراعة أهمية قصوى للمنطقة الأفريقية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والنمو والحد من الفقر، وذلك بسبب دورها الكبير في توفير فرص العمل. وقد أدت التحديات الجديدة المتعلقة بالتحضر وتغير أنماط الطلب على الغذاء وتدهور البيئة وتغير المناخ إلى تعزيز أهمية هذا القطاع. ويسهم المصرف في التنمية الزراعية والريفية في أفريقيا بعدة طرق:

## 1. الدعم المالي

تقديم الموارد المالية من خلال القروض والمنح لدعم المشروعات ذات الصلة بالزراعة. ويمكن استخدام هذا التمويل في تطوير البنية الأساسية وتحديث التقنيات الزراعية وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة.



## 2. الدعم الفني

تقديم الخبرات الفنية لمساعدة البلدان على تصميم مشروعات فعّالة للتنمية الزراعية والريفية وتنفيذ تلك المشروعات. وقد يتضمن ذلك تقديم المشورة بشأن أفضل الممارسات والتقنيات المبتكرة وبناء القدرات للمجتمعات المحلية.



## 3. البحث والابتكار

دعم مبادرات البحث والتطوير التي تركز على استحداث تقنيات جديدة، وتحسين إنتاجية المحاصيل، ومعالجة التحديات التي تواجهها المجتمعات الريفية.



## 4. بناء القدرات

الاستثمار في برامج التدريب والمبادرات التعليمية لبناء قدرات المزارعين والمجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية والوكالات المعنية بالأنشطة الزراعية. وهذا يساعد على تحسين المهارات والمعرفة والقدرة على اعتماد الممارسات الزراعية الحديثة.



## 5. الدعوة إلى السياسات الداعمة:

الدعوة إلى سياسات تعزز الممارسات الزراعية المستدامة والتنمية الريفية والحد من الفقر، إضافة إلى العمل مع الحكومات لخلق بيئة داعمة لنمو القطاع الزراعي.



## إجمالي النتائج التي تحققت:

يُعد تحديث الزراعة أمراً أساسياً لتنوع النمو الاقتصادي وتحفيزه. وتشير الأدلة إلى أن النمو الاقتصادي الناشئ عن هذا القطاع أكثر فعالية بنحو أربعة أضعاف في زيادة دخل الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع مقارنة بالنمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى. بلغ إجمالي القروض التي قدمها المصرف للدول الأفريقية المستفيدة من أجل تمويل القطاع الزراعي والتنمية الريفية والأمن الغذائي خلال الفترة من 1975 إلى 2023 نحو 1,900 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 16% تقريباً من مجموع التحويلات المالية لتمويل 263 مشروعاً في أفريقيا جنوب الصحراء.

وتشمل هذه المشروعات عمليات زيادة إنتاج المحاصيل، وتربية الماشية، وإنشاء مصائد الأسماك، وتوفير مرافق تنمية الأراضي والري، ودعم قطاع الصناعات الزراعية، فضلاً عن مشروعات التنمية الريفية (مثل بناء الطرق الريفية والفرعية، وأنظمة إمداد المياه والبنية الأساسية لكهرباء الريف).  
توزيع مشروعات المصرف (1975 – 2023) – 263 مشروعاً، بإجمالي التزامات 1,900 مليون دولار أمريكي.

وفي إطار تمويل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا مشروعات التنمية الزراعية والريفية، فإنه قد اعتاد بذل العناية الواجبة الكافية لضمان أن تكون جميع المشروعات:

- مستجيبة للاحتياجات الحقيقية للبلد المستهدف.
- مصممة بشكل جيد، ومعدة وجاهزة للتنفيذ، ومدفوعة بالنتيجة والتأثير.
- مقترنة بإحكام بالتمكين الاجتماعي والتنمية الصناعية.
- مستندة إلى أفضل الممارسات وتطبيق التقنيات الجديدة.
- ملية احتياجات تنمية القدرات وبناء المؤسسات.
- محققة جميع متطلبات الاستدامة.
- مستندة إلى نهج متكامل وخاص بسلسلة القيمة، أي التحرك نحو الأنشطة النهائية، مع الابتكار البحثي في المراحل الأولية.
- ممكّنة لنقل المعرفة والابتكار.
- موجهة إلى الشراكة العربية الأفريقية ومعززة لها.

## يعرض الجدول التالي بعض النتائج الإجمالية التي تم تحقيقها من خلال دعم المصرف للتنمية الزراعية والريفية:

الكمية	الوحدة	النتيجة التي تحققت
31,369	هكتار	النتيجة التي تحققت 
1,029	كم	قنوات الري المبنية 
7,407	عدد	حفر الآبار لإمدادات المياه في المناطق الريفية 



150	عدد		بناء السدود الصغيرة ومتوسطة الحجم	
15,000	كم		إنشاء الطرق الريفية	
12,000	كم		إنشاء خطوط كهرباء الريف	
110	عدد		دراسات الجدوى التي تم إجراؤها	
60	عدد		البرامج التدريبية المكتملة	



# إلقاء الضوء على المشروعات

## تنمية الأراضي الزراعية والتكيف مع تغير المناخ في بنين



يعد مشروع تنمية الأراضي الزراعية والتكيف مع تغير المناخ أسفل مجرى حوض نهر مونو جزءاً من برنامج التنمية الزراعية الحكومي الذي يهدف إلى تنمية مساحة إجمالية قدرها 50,000 ألف هكتار، في إطار نهج تشاركي يشمل جميع الجهات المعنية ومؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية في القطاع الزراعي والمؤسسات المتخصصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ويهدف المشروع إلى تطوير سلاسل القيمة الزراعية ذات الأولوية (الأرز، الذرة، الخضروات، والأسماك)، وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين معدلات دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم. قُدّرت التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 58 مليون دولار أمريكي بتمويل من المصرف BADEA وحكومة بنين.



## إلقاء الضوء على:

البلد



بنين

المشروع

تنمية الأراضي الزراعية والتكيف مع تغير المناخ  
في بنين

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
	المساحات المروية (هكتار) 1,500
	شبكات الري المَطْوَرَة (كم) 114
	شبكة الصرف الصحي المطورة (كم) 65
	زيادة انتاجية المحاصيل (طن/هكتار) 3.5 من 1.5 للأرز
	زيادة إنتاج المحاصيل (طن) 5,250
	زيادة إنتاج الأسماك (طن) 50
	الآلات والمعدات الزراعية (وحدة) 30
	السعة التخزينية الزراعية التي تم توفيرها أو تحسينها (طن) 12,000
	مراكز الأسواق التي تم إنشاؤها أو تطويرها أو إعادة تأهيلها (عدد) 7
	منصات التجفيف بمساحة 500 م <sup>2</sup> لكل منها (عدد) 100
	الجمعيات التي تم إنشاؤها أو تعزيزها بشكل فعال (عدد) 100 جمعية
	الطرق الفرعية التي تم إنشاؤها (كم) 65
	المواطنون الحاصلون على تمويل متناهي الصغر 2,500
	عدد الوظائف التي تم توفيرها 2,000




## إلقاء الضوء على:



سوازيلاند

المشروع

## مشروع ري الحيازات الصغيرة في منطقة أوسوتو السفلى - " المرحلة 2 "

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
	المساحات المروية (هكتار) 2,100
	شبكات الري المطورة (كم) 110
	زيادة إنتاجية السكر (طن/هكتار) 110
	زيادة إنتاجية الموز (طن/هكتار) 30
	زيادة إنتاجية الذرة (طن/هكتار) 5
	نسبة الزيادة في الإيرادات لكل هكتار. (%) 100
	إجمالي المستفيدين المباشرين (عدد) 1,134
	نسبة النساء في المستفيدين المباشرين (%) 45



يهدف المشروع إلى تعزيز الأمن الغذائي لسكان منطقة مصب نهر أوسوتو، من خلال زيادة إنتاج المحاصيل المختلفة وتوفير فرص عمل إضافية وزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية، من خلال تحويل زراعة الكفاف إلى زراعة تجارية لإنتاج المحاصيل ذات العائد النقدي مثل السكر، وبذلك أسهم المشروع في تحسين معيشة المواطنين والتخفيف من حدة الفقر في منطقة المشروع والتي تعد من أفقر مناطق مملكة سوازيلاند.

بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع نحو 130 مليون دولار أمريكي، شارك في تمويله المصرف، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بنك التنمية الإفريقي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والحكومة.

## لقاء الضوء على:

## المشروع

## مشروع الكاكو في منطقة غرب إفريقيا:

- تمويل مشترك مع أكثر من 20 مقرضاً آخرين قدموا مبلغاً إجمالياً قدره 1.3 مليار دولار أمريكي في العام 2022 لدعم قطاع إنتاج الكاكو في البلد المستهدف.
- مكن هذا التمويل المشترك المقترض من الإسهام في إحداث تأثيرات اجتماعية وبيئية قوية وفق تقرير الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022، تتفاوت بين إعادة التشجير والمشروعات التعليمية والتمكين الاقتصادي للمرأة وتقنيات الزراعة المُستدامة.
- أسهم التمويل في التأثير الاجتماعي والبيئي وفق تقرير الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022.

الحد من عمالة الأطفال من خلال:



المنح التعليمية لأبناء المزارعين (29,800 طالب حصلوا على المنح بشكل سنوي منذ 2012/2011)



بناء مدارس للمجتمعات المحتاجة في البلد المستهدف (14 مدرسة في 14 مقاطعة من مناطق زراعة الكاكو).



استفادت 13,241 امرأة من التدريب باستخدام نموذج GIZ لمدارس المزارعين التجارية. (تحسين الكفاءة والربحية والدخل، ما سيسهم في القضاء على عمالة الأطفال).



عدد المزارعين المستفيدين أكثر من 547,925 مزارعاً.



برنامج تعزيز الإنتاج: زيادة إنتاجية الهكتار الواحد من 450 كجم إلى 600 كجم (زيادة الإنتاجية بنسبة 33%)



برنامج الاستدامة البيئية والاجتماعية لتدريب المزارعين على ممارسات الإنتاج المُستدامة بيئياً والصدقية للبيئة (شارك في هذا البرنامج 25,052 مزارعاً). مبادرة الغابات: حماية الغابات واستعادتها (أكثر من 20 مليون شجرة).



## إلقاء الضوء على:

## المشروع

## إنشاء منصة تعلم إلكتروني لكليات الزراعة:

تولت العملية إنشاء منصة تعلم إلكتروني وتحسينها للتعليم عن بُعد ضمن منتدى الجامعات الإقليمي لبناء القدرات في مجال الزراعة (RUFORUM)، تساعد الجامعات على مواصلة أنشطتها الأكاديمية أثناء جائحة كوفيد-19. وكانت المؤسسات المستهدفة هي جامعة ماكيريبي في أوغندا وجامعة ليلونغوي للزراعة والموارد الطبيعية (LUANAR) في ملاوي. واستفادت 13 مؤسسة أكاديمية وجامعة في ملاوي وأوغندا بعد إطلاق المنصة. أسهم المصرف بمبلغ إجمالي قدره 330,000 دولار أمريكي في هذه العملية.



## تعزيز الأمن الغذائي في المناطق المتضررة من الملوحة في بوتسوانا وموزمبيق وليبيريا:



تهدف العملية إلى تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر وزيادة الإنتاجية الزراعية والدخل للمزارعين الفقراء أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة النساء، في المناطق الزراعية المتأثرة بالملوحة في (بوتسوانا، وموزمبيق، وليبيريا) من خلال: أ. زراعة المحاصيل المتحملة للملوحة واستحداث أفضل ممارسات الإدارة الزراعية. ب. تطوير سلاسل القيمة للنظم الزراعية المستحدثة. ج. تطوير قدرات المزارعين والمرشدين في مجال الزراعة المقاومة للملوحة والذكية مناخياً بالتعاون مع المعهد الوطني للبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد (NARES). أسهم المصرف بمبلغ قدره 500,000 دولار أمريكي في هذه العملية.

## لقاء الضوء على:

البلد



أوغندا

المشروع

## الأسواق الحضرية وتطوير التسويق لمشروع المنتجات الزراعية - (المرحلة الثانية)

النتائج التي تحققت

مؤشر النتائج

سوقان، يشملان 917 كشكًا، و337 مظلة، و1,323 مخزنًا، و56 منشأة متعلقة بالزراعة، و11 مرفقًا للدعم الإضافي (بما يشمل دور الرعاية النهارية والمكاتب وقاعات الاجتماعات والعيادة ومركز الشرطة ودورات المياه).

الأسواق المساعدة التي تم إنشاؤها



1,000

تشغيل البائعين النشطين



من الإجمالي 70 %

البائعات



600

إيجاد فرص العمل



1,000,000 (منهم البائعون والمزارعون والعملاء/المستهلكون والتاقلون والمساعدون والعمال).

السكان المستفيدون



لقد كان مشروع تطوير الأسواق الحضرية وتسويق المنتجات الزراعية (UMMDAP) جزءًا من خطة التنمية الثالثة للحكومة (2005 - 2009)، والتي ركزت على الحد من الفقر وزيادة الدخل وتعزيز وتحديث الإنتاج الزراعي. وكان من المفترض أن يوفر بناء الأسواق فرصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين ذوي الدخل المنخفض لزيادة دخلهم وتحسين مستويات معيشتهم. كما كان الهدف العام من مشروع UMMDAP هو تعزيز وتطوير القطاع الزراعي من خلال: أ) توفير منفذ للمنتج الزراعي، ب) تسهيل الفرص لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية لبيع منتجاتهم بأسعار أفضل من تلك الموجودة عند بوابة المزرعة، ما سيؤدي إلى تحسين دخلهم وبالتالي الحد من الفقر في المناطق الريفية. وافق المصرف على تقديم قرض بمبلغ 10.00 ملايين دولار أمريكي، وهو ما يشكل 87.1% من تكلفة المشروع.

## إلقاء الضوء على:



المشروع

## إعادة تأهيل وتعزيز البنية الأساسية للثروة الحيوانية بوروندي - 2013 - 10 ملايين دولار أمريكي

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
6	المراكز البيطرية الإقليمية التي تم إنشاؤها (عدد)
5	مراكز المراقبة البيطرية الحدودية التي تم إنشاؤها (عدد)
6	أسواق الثروة الحيوانية المبنية (عدد)
11	الزيادة السنوية في حجم القطيع من الماشية (نسبة مئوية)
15	الزيادة السنوية في حجم قطع الحيوانات المجترة الصغيرة (نسبة مئوية)
20	زيادة إنتاج القطاع الفرعي للثروة الحيوانية (نسبة مئوية)



يندرج المشروع المقترح ضمن إطار البرنامج الوطني الشامل لتطوير قطاع الإنتاج الحيواني في جمهورية بوروندي. ويمثل المشروع المرحلة الأولى من البرنامج؛ حيث إن المرافق الأساسية التي سيتم تشييدها وإعادة بنائها وتجهيزها ستمكّن من تنفيذ المراحل اللاحقة ومتابعتها، ويهدف المشروع إلى تطوير الإنتاج الحيواني، والمساهمة في توفير الأمن الغذائي، ومن ثم التخفيف من حدة الفقر، وإعادة تأهيل وتحديث القطاع لجعله المحرك الأساسي لاقتصاد البلاد. وسيحقق ذلك من خلال تطوير مجالات الإنتاج الحيواني والتسويق والرعاية البيطرية، وتحسين الصحة الحيوانية، ودعم وتطوير المؤسسات العاملة في هذا القطاع والحفاظ على البيئة.

## لقاء الضوء على:



## المشروع

## مشروع التنمية الريفية – غينيا – 2016 – 44 مليون دولار أمريكي:

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
زيادة مساحة زراعة الخضروات (هكتار)	1,015
زيادة مساحة أشجار الفاكهة (المانجو والكاجو) (هكتار)	780
الطرق الريفية المرصوفة بالحصى التي تم بناؤها (كم)	350
حفر الآبار المحفورة والمجهزة (عدد)	400
المستودعات المبنية (عدد)	8
وحدات التخزين البارد المبنية (عدد)	3
زيادة الإنتاج (نسبة مئوية)	90
المستفيدين المباشرين (عدد)	1,400,000



يهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج وتحسين الجودة والمساهمة في إنشاء أسواق للخضار والفواكه. وكانت النتيجة المقصودة هي تحسين دخل المنتجين، وتشجيع الصادرات الزراعية مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على قطع المعادن، ومن ثم تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية المستهدفة، وقد تم ذلك من خلال استصلاح الأراضي الزراعية الجديدة، وتحسين البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف (خاصة الطرق وإمدادات المياه)، وبناء وحدات التبريد والمستودعات، وإنشاء المشاتل وتوفير المدخلات الزراعية والدعم الفني للمزارعين.

وقد شارك في تمويل المشروع كل من المصرف، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (OFID)، وحكومة غينيا.

## إلقاء الضوء على:



## المشروع

## دعم تعزيز الإنتاجية الزراعية في المناطق الصناعية الزراعية المتكاملة وتوظيف الشباب – إثيوبيا – 2020 114 مليون دولار أمريكي:

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
	الأراضي المروية المطورة (هكتار)
15,149	
	أعمال الحفاظ على التربة المنجزة (هكتار)
4,000	
	زيادة الإنتاجية (نسبة مئوية)
15	
	الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها (عدد)
40,000	
	الشباب المدربون (عدد)
12,500	
	الوظائف التي تم إنشاؤها (عدد)
200,000	
	حصة المرأة في الوظائف المنشأة (نسبة مئوية)
50	
	زيادة القيمة الإجمالية للاستثمارات الجديدة (بالدولار الأمريكي)
من 0 في العام 2020 إلى 1,000,000 في العام 2026	



في إطار الخطة الوطنية الثانية للنمو والتحول 2015-2019، شرعت الحكومة الإثيوبية في تطوير قطاع الزراعة في البلاد. وضمن هذه المساعي، نفذت الحكومة في العام 2017، كمرحلة أولى، مشروع إنشاء مناطق صناعية زراعية متكاملة في مناطق (تيغراي، وأمهرة، وأوروميا، والأمم الجنوبية)، بتمويل من عدد من الجهات المانحة، منها المصرف، وصندوق التنمية الأفريقي.

ويأتي هذا المشروع كمرحلة ثانية مكملة لمخطط إنشاء المناطق الصناعية الزراعية المتكاملة. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية في المناطق المجاورة لهذه المناطق الصناعية بنسبة 15% بهدف توفير المحاصيل الزراعية الكافية لتعزيز استغلال المناطق الصناعية ورفع إنتاجيتها وزيادة جاذبيتها للمستثمرين.

وقد شارك في تمويل المشروع كل من المصرف، وصندوق التنمية الإفريقي، والحكومة.

## إلقاء الضوء على:

البلد



غينيا

المشروع

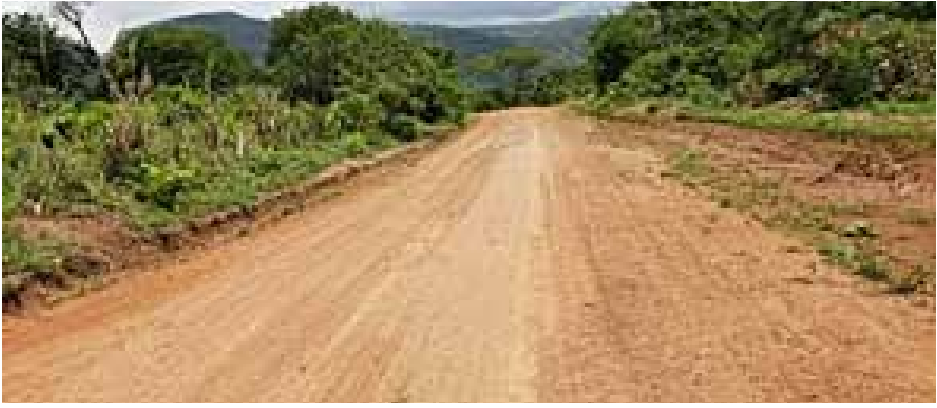
## مشروع التنمية الريفية المتكاملة

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
	المساحات المروية (هكتار) 975
	الآبار الأنبوبية (عدد) 160
	الآبار المبنية والمزودة بمضخات (عدد) 400
	المستودعات المبنية (عدد) 11
	طرق الوصول الريفية التي تم إنشاؤها (كم) 350
	المدخلات الزراعية التي تم توفيرها (طن متري) 1,068
	الأشجار التي تم غرسها (عدد) 85,800
	مراكز التدريب الزراعي التي تم بناؤها (عدد) 2
	المزارعون الذين تم تدريبهم (عدد) 3,227
	نقاط المياه العامة التي تم إنشاؤها (عدد) 43
	السكان المستفيدين (عدد) 1,400,000



يقع هذا المشروع ضمن إستراتيجية الحكومة للأمن الغذائي، ويهدف إلى التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية من خلال استصلاح أراض زراعية جديدة وتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للسكان الريفيين، لا سيما في قطاعي الطرق والمياه. كما يهدف المشروع إلى دعم وتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والجمعيات في منطقة المشروع لتمكينها من تقديم الخدمات الفنية وخدمات الدعم اللازمة للمزارعين والسكان في المناطق الريفية. وبدعم المشروع أيضا خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين والنساء من خلال التدريب على عمليات الإنتاج الزراعي والتخزين والتسويق.

## إلقاء الضوء على:



قُدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 44.00 مليون دولار بتمويل من المصرف وصندوق الأوبك للتنمية الدولية والحكومة.

## إلقاء الضوء على:



## المشروع

## مشروع التنمية الريفية في منطقة سافواني بحوض نهر السنغال - جمهورية السنغال

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
394	المساحة المروية (هكتار)
17	شبكة الري المنشأة (كم)
12	شبكة الصرف المنشأة (كم)
9.5	زيادة إنتاج الأرز (طن/هكتار)
3	عدد المستودعات المبنية (عدد)
37	عدد الطرق الفرعية المبنية (كم)
318	عدد المزارعين المدربين (عدد)
7	عدد خطوط توزيع الكهرباء المبنية (كم)
9	عدد خطوط إمداد المياه المبنية (كم)
7	عدد نقاط المياه العامة المنشأة (عدد)



يندرج هذا المشروع ضمن الخطة الرئيسية لاستصلاح الأراضي الزراعية على الضفة اليسرى لنهر السنغال، والتي اعتمدها الشركة الوطنية لاستصلاح واستغلال أراضي حوض نهر السنغال للفترة 2002-2018. وتقوم هذه الخطة على تكييف زراعة الأرز والخضراوات، ودعم المزارعين والمنظمات القروية في جميع مراحل الإنتاج والتسويق، وتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، مما يساهم في إرساء أسس التنمية المتكاملة والمستدامة.

## إلقاء الضوء على:



يهدف المشروع عموماً إلى المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر. ويهدف تحديداً إلى المساهمة في:

- زيادة إنتاج الأرز والخضراوات من خلال توسيع المناطق المروية إلى حوالي 394 هكتاراً، وتكثيف زراعة الأرز عبر اعتماد دورتين زراعتين سنوياً، وزيادة إنتاجيته.
- تحسين الظروف المعيشية لسكان منطقة المشروع من خلال إنهاء عزلة القرى والمناطق المروية، وتحسين حركة التنقل عبر إعادة تأهيل وبناء الطرق الريفية، وتوفير مياه الشرب، وتزويد القرى بالكهرباء.
- دعم قدرات المزارعين.

تم تمويل هذا المشروع بشكل مشترك (بملايين الدولارات الأمريكية) من قبل المصرف 11.5 والحكومة 1.5

# الطريق إلى الأمام

يتطلع المصرف إلى لعب دور كبير في دعم الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في أفريقيا من خلال التركيز على المجالات التالية التي يمكن أن تحفز التنمية الزراعية في أفريقيا في حال الجمع بينها من خلال:

- تصميم منتجات مالية مرنة ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المتنوعة للجهات المعنية، ومنها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والتعاونيات والشركات الزراعية واسعة النطاق.
- الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز التقنيات والممارسات المبتكرة التي تعزز الإنتاجية الزراعية والاستدامة والقدرة على الصمود.
- دعم اعتماد التقنيات الرقمية لإدارة المزارع والوصول إلى الأسواق والشمول المالي في المناطق الريفية.
- تنفيذ برامج لبناء القدرات تعزيزاً لمهارات ومعارف المزارعين والشركات الزراعية والمؤسسات المحلية.
- تقديم التدريب على الممارسات الزراعية الحديثة، والإدارة المالية، وزيادة الأعمال لتمكين المجتمعات الريفية.
- دمج الممارسات المستدامة والصدقية للبيئة في مبادرات التنمية الزراعية والريفية.
- تعزيز التعاون مع كيانات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية للاستفادة من الموارد والخبرات.
- تسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير وإدارة المشاريع الزراعية، بما يشمل مرافق المعالجة والروابط مع الأسواق.
- إنشاء آليات رصد وتقييم قوية لتتبع تأثير التدخلات وضمان المساءلة.
- استخدام البيانات والتعليقات لتحسين الإستراتيجيات باستمرار وتحسين فعالية مبادرات التطوير.

1. المساهمة في إصدار السياسات التي تدعم نطاقاً أوسع من المشروعات الزراعية.



2. تحسين فرص الحصول على رأس المال للقطاع الخاص.



3. معالجة فجوة البنية الأساسية.



4. حل مشكلات سلاسل التوريد.



5. تحسين إنتاجية صغار المزارعين.



6. التكيف مع تغير المناخ.



وفي ما يلي بعض التقديرات التي سيعتمدها المصرف في المضي قدماً:

- وضع إستراتيجية شاملة تتناول سلسلة القيمة الزراعية بأكملها، من الإنتاج والتصنيع إلى التسويق والتوزيع.
- استهداف تحقيق الترابط بين مختلف المكونات في إطار التنمية الريفية، بما يشمل البنية الأساسية والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.
- توفير الدعم المالي المستهدف من خلال القروض والمنح وغيرها من الأدوات المالية للمزارعين والشركات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية.

توفير الدعم المالي المستهدف من خلال القروض والمنح وغيرها من الأدوات المالية للمزارعين والشركات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية.





مكتب القاهرة

### المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، 72ب المعهد

الاشتراكي، المنتزة، هليوبوليس (7)،

محافظة القاهرة 11341

جمهورية مصر العربية

هاتف/فاكس: +202-2-4502021

البريد الإلكتروني: badea@badea.org

المكتب الرئيسي

### المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا

برج العامرية، حي العليا،

طريق الملك فهد، مبنى رقم 7922،

الرقم الفرعي 4091، الرمز البريدي 12333

الرياض – المملكة العربية السعودية

هاتف: +966-112881180

فاكس: +966-112881181

البريد الإلكتروني: badea@badea.org

[www.badea.org](http://www.badea.org)

